الطهطاوي : (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ ١٨٠١ - ١٨٧٣ م)

هل كان الطهطاوى ممن يقول بالعقل فقط؟ أم أنه انتقد الحضاره الغربيه لأنها ترجع فقط الى براهين العقل، والى النواميس الطبيعيه وحدهما؟ لقد أنكر الطهطاوى على الحضارة الغربية هذه الوضعية وقال:«إننا لا نعتد بالتحسين والتقبيح العقليين إلا إذا ورد الشرع بالتحسين والتقبيح» وهذا هو الفيصل. فاذا كان الطهطاوى قال بالعقل وحده كمصدر للتحسين والتقبيح يكون مع هؤلاء المتنورين بهذا المعني الغربى ، أما اذا كان قد اعتمد علي كتاب الوحى وكتاب الكون،واضاف الشرع الى العقل، بل وقال إن التحسين والتقبيح لاقيمة له الا اذا كان بالشرع.. نقول عندئذ إنه أول رائد من رواد التجديد والاحياء بل وأول عين للشرق على الغرب فى عصرنا الحديث لم يكن مع هؤلاء المتغربين بل ان نصوصه تشهد ضدهم.. بل ان كتابه «تلخيص الأبريز» الذى نشرته الهيئة فى سلسلة كتب التنوير، يشهد ضدهم، حيث يصف الطهطاوى الحضارة الغربية، مميزاً فيها بين «علوم التمدن المدني» وبين «الفلسفات» ويقول:«أنه يرفض تلك الفلسفات لأنها حشوات ضلالية مخالفة كل الكتب السماوية». ويتحدث عن إلحاد ولا

دينيـــة الحضـارة الغربيـة ، ويتعجب كيف أنهـا تجمـع بـين العلوم المدنية وهذه الألوان من « الإلحاد » : ويبدأ النص الآتى في كتابة بيتين من الشعر يقول فيهما :

أيوجد مثلُ باريس ديار ∴ شموس العلم فيها لاتغيب

وليل الكفر ليس له صباح ∴ أما هذا ، وحقكم ، عجيب !

ثم يقول : « فهذه المدينة ، كباقى مدن فرنسا وبلاد الافرنج العظيمة ، مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والضلالات ، وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانيه ... التى تجلب الأُنس وتزين العمران !

ان أكثر أهل هذه المدينه انما له من دين النصرانيه الأسم فقط ، حيث لايتبع دينه ، ولاغيرة له عليه ، بل هو من الفِرَق المُحسَنة والمُقبَحة بالعقل ، أو فِرقة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب ، ولذلك فهو لايصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب ، لخروجه عن الأمور الطبيعية ... إن كتب الفلسفه بأسرها محشوة بكثير من هذه البدع المخالفة لسائر الكتب السماوية ، وان تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به الا اذا قرره الشارع ... والتكاليف

الشرعية والسياسية التى عليها نظام العالم ، مؤسسة علي التكاليف العقلية الصحيحة ، الخالية من الموانع والشبهات ، لأن الشريعة والسياسة مبنيتان علي الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التى يعلم حكمتها المولى سبحانه وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد« الشرع بتحسينة أو تقبيحه » .

هل هناك فجور أكثر من أن يوضع صاحب هذا النص فى مستنقع التنوير بالمعنى الغربى ، الذي يقول : « لاسلطان على العقل إلا العقل » ؟!

ولنواصل قراءة ماكتبه الطهطاوي حيث يقول : « والذي يرشد الى تزكية النفس هو سياسة الشرع ومرجعها الكتاب العزيز الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول ، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج اليها في نظام أحوال الخلق ، كشرع الزواجر المفضية الى : حفظ الأديان ، والعقول ، والأنساب ، والأموال ، وشرع ما يدفع الحاجه علي أقرب وجه يحصل به الغرض ، كالبيع والاجارة والزواج وأصول أحكامها ، فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لاتثمر العاقبة الحسنى ، ولاعبرة بالنفوس القاصرة ، الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التى ركنوا اليها تحسينا وتقبيحاً ، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود

بتعدى الحدود ، فينبغى تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع ، لابطرق العقول المجردة ، ومعلوم أن الشرع لايحظر جلب المنافع ولادرء المفاسد ولاينافى التجددات المستحسنة التى يخترعها من منحهم الله تعالي العقل والهمهم الصناعة » (١)

هذا هو نص الطهطاوى الذى يبدأون به سلسلة أعلام التنوير !!

ثم يتحدث الرجل عن الجمع بين علوم الوحى.. وعلوم الكون فيقول « إن مدار سلوك جادة الرشاد والاصابة ، متوط- بعد ولى الأمر- بهذه العصابة « طلبة الأزهر وأهله » التى ينبغى أن تضيف إلى ما يجب عليه من نشر :

أ – السنة الشريفة ورفع أعلام الشريعة المنيفة .

ب – معرفة سائر المعارف البشرية المدنية ، التى لها مدخل فى تقدم الوطنية ... وأن هذه العلوم الحكميّة العملية ، التى يظهر الآن أنها أجنبية ، هى علوم أسلامية ، نقلها الأجانب الى لغاتهم من الكتب العربية ، ولم تزل كتبها الى الآن فى خزائن ملوك الاسلام كالذخيرة (٢) .

ومن الإفتراءات التى يفترون بها على الطهطاى دعواهم أنه ترجم

---

(١) [الأعمال الكاملة] جـ٢ صـ ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٧٩ ، ٣٢ ، ٤٧٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ . دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة طبعة بيروت ١٩٧٣م

(٢) المصدر السابق جـ١ صـ ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

قانون نابليون ، كى يكون هذا القانون شريعة التقاضي والحكم فى بلادنا !! وهـذا الكـلام كتبه لويـس عـوض عندمـا كتـب دراسة فـى مجـلة « المصور » عنوانها « مصر علمانية من محمد على الى عبد الناصر» (١)

ولقد قمت بالرد عليه فى كتابى « العلمانية ونهضتنا الحديثة » وأتيت بهذا النص من نصوص الطهطاوى .

نعم لقد اشرف الطهطاوى علي ترجمة قانون نابليون (القانون التجارى وبعض القوانين الأخرى) .. لكن لماذا ترجمها ؟

الطهطاوى يقول : فى مبرراته للترجمة ، أنه قد زادت المخالطات بيننا وبين الغرب وتكونت المجالس التجارية لتفصل فى المنازعات بين التجار العرب والشرقيين وبين الأجانب ... فأردنا أن نعرف كيف يحكم هؤلاء الأجانب فى بلادهم ؟ وبأى قانون ؟ حتى نعلم خلفيتهم القانونية والفكر الذى يحكمون به .. أى أنه لم يترجمها لكى تحكم بها بلادنا وأنا أنقل إليكم نص كلام الطهطاوى ، والعلمانيين ، وأيضاً للإسلاميين المخدوعين فى رموزنا حتى ليعطونهم لقمة سهلة لهؤلاء المتغربين ؟!

---

(١) مجلة المصور : أعداد : ٢٣ / ٩ و ٣٠ / ٩ و ٧ / ١٠ / ١٩٨٣ م.

يقول الطهطاوى فى مقدمة ترجمة « مجموع قوانين نابليون » وهى المدنية والبلدية ، والمحاكمات ، والمرافعات ، وتحقيق الدعاوى ، والمدافعات والحدود والجنايات (١) لقد صدر الأمر العالى الخديوى بتعريبها – (تعريب القوانين) – حتى لايجهل أهل هذا الوطن أصول الممالك الأخرى ، لاسيما أن علاقات الاقتضاء ، ومناسبات الأخذ والعطاء ، تدعو الى الالمام بمثل تلك الأصول الوضعية ، ليكون من يتعامل معهم في تسوية الأمور على بصيرة (٢) ..

ثم يقول في مقدمة تعريب قانون أحكام التجارة (٣) « وهذا القانون التجارى مما تمس الحاجة اليه فى غالب الأحوال والأوقات ، حيث اتسعت الان فى مصرنا دائرة المعاملات بين اهالي الممالك الأوربية وكثرت التعلقات ، فصار لابأس لأرباب التجارة بمعرفة قوانين المعاملة الجارية عند الأجانب ، بل صار الاطلاع عليها لمن يعقد عقود التجارات معهم من الواجب » (٤) .

---

(١) طبعة بولاق سنة ١٢٨٣ هـ . سنة ١٨٦٦ م .

(٢) (الأعمال الكاملة) جـ ٥ ص ٣٦٧

(٣) طبعة بولاق سنة ١٢٨٥ هـ سنة ١٨٦٨ م .

(٤) الأعمال الكاملة جـ ٥ ص ٣٦٩ .

وبعد سنوات ، وعندما ازداد نفوذ الأجانب في مصر ، وسلمت الحكومة المصرية بأن قوانين نابليون التجارية يجب أن يُقضي بها في المجالس التجارية المختلطة (الكومسيون المختلط) ... ماذا كان موقف الطهطاوى من هذا الاختراق ؟ لقد وقف ضده وتكلم عن الشريعة الاسلامية معلنا كيف أنها وافية بالغرض– وما نطالب به نحن الآن من ضرورة تقنين الشريعة الاسلامية – نجد الطهطاوى كتبه بنفس التعبير – « التقنين » – ودعا اليه ، فقال : أن مخالطات تجار الغرب ومعاملتهم مع اهل الشرق انعشت نوعاً همم هؤلاء المشارقة ، وجددت فيهم وازع الحركة التجارية وترتب على ذلك نوع انتظام ، حيث ترتب الآن فى المدن الاسلامية مجالس تجارية مختلطة لفصل الدعاوي والمرافعات بين الأهالي والأجانب ، بقوانين في الغالب أوربية ، مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت ، وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق ، بتوفيقها على الوقت والحالة ، مما هو سهل العمل علي من وفقه الله لذلك من ولاة الامور المستيقظين .. ولكل مجتهد نصيب ! .. ومن أمعن النظر في كتب الفقه الاسلامية ظهر له أنها لاتخلو من تنظيم الوسائل النافعه منالمنافع العمومية ، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابا مستوعبة للاحكام التجارية ، كالشركة والمضاربة ، والقرض ، والمخابرة ، والعارية

والصلح وغير ذلك »

ثم يضيف « أن بحر الشريعة الغراء ، على تفرع مشارعه ، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولاكبيرة الا أحصاها وأحياها بالسقى والرى ، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية ... لأنها أصل ، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع .. » (١)

هذا هو الطهطاوى ، الذى دعا الى أن تكون المرجعية ليست للعقل فقط وانما للشرع أيضاً .. والذي تكلم عن أن بحر الشريعة الغراء واف بكل المتطلبات ودعا الى توفيقها علي الوقت والحال – الذي نتكلم نحن عنه الان باسم « التقنين » والاجتهاد في الامور المستحدثه.

هل هذه النصوص التى نحتكم اليها ، والتي كتبها الطهطاوى في أوائل حياته في « تخليص الابريز » واستمر عليها الى أواخر حياته الفكرية ، فى آخر كتبة وهو « مناهج الالباب » ١٨٦٩ – .. بل وفي «كتاب المرشد الأمين في تربية البنات والبنين » الذي كتبه فى السبعينيات حين فتحت مدارس البنات في مصر من القرن الماضي .. هل هذا الموقف الثابت من الطهطاوى على امتداد مشروعه الفكرى ، يجعل هناك مجال لأن يحشر هذا الشيخ الجليل في زمرة دعاة التنوير بهذا المعني الغربى ؟

---

(١) المصدر السابق جـ ١ صـ ٥٤٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ .